إشكالية التأصيل النظري والمنهجي لمفهوم التنمية السياسية

*الدكتور/النعمي السائح العالم

مقدمـــــــة:-

مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم المستحدثة، والتي كثر الجدل حولها، ونشأت من حوله عدة أراء، واتجاهات فكرية، وسياسية، وإيديولوجية، واختلط ببعض المفاهيم والمصطلحات، وترسخت حوله عدة نظريات متخصصة، واشتقت له عدة تعريفات متباينة، ووضعت له مداخل نظرية لدراسته، لهذا سنحاول في هذا البحث أن نستجلي هذا المفهوم، ونبين ارتباطه وعلاقته بجملة من المصطلحات وأهم المداخل التي تناولته لنصل في الأخير إلى تعريف إجرائي يخدم أهداف البحث، ومدخل نظري مناسب لطبيعة الدراسة، و ذلك من خلال مبحثين رئيسيين. الأول يناقش مفهوم التنمية السياسية , والثاني يدرس المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.

أهمية البحث:-

لقد أصبحت قضايا الإصلاح السياسي، والتحديث السياسي والتنمية السياسية والديمقراطية، وغيرها من المصطلحات تثار بين الفينة والأخرى هنا، وهناك داخل أقطارنا العربية ويتغنى بها الزعماء، وصناع القرار رغم الاختلاف في طبيعتها وتباينها من قطر لأخر مما يستدعي، وقفة علمية جادة تؤصل لهذا الموضوع وتحدده.

أهداف البحث:-

يهدف إلى تقديم نظرة واقعية معتدلة ودراسة أكاديمية جادة لهذا الموضوع بعيداً عنالتطرف والارتجالية من أجل تقديم تأصيل نظري ومنهجي لمفهوم التنمية السياسية.

مشكلة البحث:-

تتمحور إشكالية البحث حول طبيعة مفهوم التنمية السياسية وأهم المداخل النظرية لدراسته وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

1. هناك العديد من التعريفات المتباينة لمفهوم التنمية السياسية.
2. أن المداخل النظرية التي صيغت لدراسة التنمية السياسية افتقدت إلى معايير واضحة يمكن التعويل عليها.

*عضو هيئة تدريس - جامعة طرابلس

منهج الدراسة:-

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج التحليلي.

أدوات الدراسة:-

اعتمد الباحث في جميع أدبيات موضوع الدراسة الحالية على الأسلوب المكتبي.

المبحث الأول: مفهوم التنمية السياسية:-

هناك جملة من التعريفات لمفهوم التنمية السياسية متباينة لتباين الإسناد النظري لصوغ المفهوم من جهة، وتباين الإيديولوجيات التي تستند إليها عمليات التنمية، وأساليبها من جهة أخرى، مما دفع "أروينساندوز" إلى القول "أنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد دقيق للتنمية، ولكن أفضل أن أترك هذا المصطلح ليعنى ما يعنيه حسب ما يريد كل دارس سواء في أفغانستان، أو الهند، أو الصين، أو غيرها"[1]

إن التراث العلمي يزخر بالعديد من التعريفات التي تساهم في تحديد مدلول التنمية، وهذا راجع إلى التباين الملحوظ لدى الدارسين لهذا الموضوع، والمرتبط باختلافاتهم حول تحديد غايات التنمية وأنماطها ومستوياتها.

أولاً: التنمية لغة:- تعني الزيادة والانتشار[2]

فالتنمية في عقل اللغة العربية وثقافتها هي عملية توالد ذاتي، وحركة جوانبيه تنبع من الذات، وبصورة مستقلة دائماً، ولا تكون كذلك إذا كانت تتم بمؤثر خارجي، والنما يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بإضافة شيء إليه، فالنبات ينمو ويزيد، ولا يقال لمن أصاب ميراثاً أو أعطى عطية أنه قد نما ماله، وإنما يقال نما ماله إذا زاد في نفسه، والنماء في الماشية حقيقة، لأنها تزيد بتوالدها[3].

ثانياً: التنمية اصطلاحا:- تعريف الأمم المتحدة التنمية بانها "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية وتسهم في التقدم العام للبلاد"[4]وفي عام 1956 عرفتها

---

[1] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص84.

[2] ابن منظور، لسان العرب المحيط، بيروت دار لسان العرب، ص883.

[3] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، مصدر سابق، ص101.

[4] علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص30.

بأنها "العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية"[5].

وجاء في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي اعتمد، ونشر في سنة 1986، أن التنمية هي: عملية اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة، والحرة، والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[6].

أما محمد الجوهري "فيعرف التنمية بشكل عام كعملية تغيير ثقافي دينامي وموجه تتم في إطار اجتماعي معين، وترتبط بازدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير، وتوجيهه، وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته"، وهناك من يرى أن التنمية هي هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع[7].

وانطلاقاً من المعنى اللغوي للتنمية وجملة الخصائص المشتركة التي قدمت في تعريف التنمية يمكن أن نعرف هذه الأخيرة بقولنا "أن التنمية هي عملية تغيير ذاتي شامل ومستمر من أجل تحقيق رفاهية المجتمع وتتم بتضافر جهود الحكومة والأهالي وفق برنامج عمل هادف لرفع مستوى معيشة السكان وضمان العيش الكريم".

- **مفهوم السياسة:-**

إذا ما تناولنا هذه الكلمة أي السياسة وحاولنا تتبع معناها في بعض مفاهيم اللغة نجد أن لسان العرب [8] يذكر أن أصل الكلمة جاء من السوس وهي تعني الرئاسة وإذا قيل رأسوا فلان أي أنهم سوسوه أو أساسوه وعندما نقول ساس الأمر أي أنه قام به، والقيام هنا هو القيام بما يصلحه والأمر هنا هو أمر الجماعة أو مجموعة من الناس.

وكلمة سياسة تشير في المقام الأول إلى نشاط ما، فضلاً عن دلالتها على دراسة ذلك النشاط.

---

[5] هشام عبد الكريم: المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف، قسم العلوم السياسية، الجزائر، مارس 2006، ص52.

[6] هشام عبد الكريم، المصدر السابق، ص55.

[7] علي غربي وآخرون، المصدر السابق، ص30.

[8] إسماعيل علي سعد: دراسات في القيم السياسية، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، 2002، ص127.

وآن من أشهر ما تناول تعريف التنمية السياسية "لوسيان بائي" آد حدد عشرة تعاريف بتداولها الأوساط السياسية، صنفت إلى ثلاثة أصناف[9] :-

- صنف أول يعتبر النمو الاقتصادي أساس تحقيق التنمية السياسية.
- صنف ثاني يرى أن التنمية السياسية تتحقق بإقرار مجموعة من الخصائص التي بلغتها الممارسة السياسية في البلدان الديمقراطية مثل الفصل بين السلطات.
- صنف ثالث يرى أن التنمية السياسية بعد من أبعاد النمو الإنساني عامة وهي عملية تغيير تمتاز بخصائص معينة.

ثم عرفها بعد ذلك بأنها "عملية تغيير اجتماعي متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة وتتميز بثلاث مظاهر: التمايز البنيوي، قدرة وكفاءة النظام، ثم الاتجاه نحو المساواة[10].

أما روبرت بركنهام فقد أعطاها خمس مدلولات[11]:-

أ) **مدلول قانوني:** يهتم بالبناء الدستوري للدولة، بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.

ب) **مدلول اقتصادي:** يعني تحقيق نمو اقتصادي، يوافق تطلعات الشعب الاقتصادية.

ج) **مدلول إداري:** ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية.

د) **مدلول سياسي:** تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية، والمشاركة في الحياة السياسية.

ه) **مدلول ثقافي:** تعتبر التنمية السياسية باعتبارها تحديثاً تأتي نتيجة ثقافة سياسية معينة.[12]

ويرى أسامة غزالي أن المقومات الأساسية لمفهوم التنمية السياسية إنما تتمثل في ثلاث مفاهيم أساسية[13]: المساواة، التمايز، والقدرة.

أما ألموند فقد اعتبر التنمية السياسية ما هي إلا استجابة النظام السياسي للمتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية،وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء دولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع، وبذلك فهم ألموند التنمية في إطار التحديث السياسي[14]إمااوركانسكى ة فهي عنده تعني الزيادة في

---

[9] إسماعيل علي سعد، مصدر سابق، ص133.

[10] محمد الرضواني : التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الأيديولوجية، المجلة المغاربية للكتاب، العدد 36، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، 2006، ص 33- 34.

[11] محمد الرضواني، مصدر سابق، ص39.

[13] أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1997، ص10.

[14] ليترتراندبادي : التنمية السياسية، ترجمة محمد المهدوي، ط1، ليبيا، تالة للطباعة والنشر، 2002، ص37.

الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية "أي أنها ليست إلا جانب من جوانب التنمية المجتمعية.[15]

وذهب بعضهم إلى أن التنمية السياسية "تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم، والاتجاهات السياسية، والنظم والبناءات، وتدعم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى المزيد من التكامل للنسق السياسي"[16]

المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية السياسية:-

لعل أكثر المفاهيم ارتباط بمفهوم التنمية السياسية مصطلح التحديث السياسي

أ- التنمية السياسية والتحديث السياسي "political modernization" تاريخياً يشار إلى التحديث بأنه عملية تغيير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تطورت في الغرب ابتدأ من القرن 17 إلى القرن 19، ثم انتشرت إلى مناطق أخرى من العالم، حيث انتشرت مظاهر التحديث أثناء العصر الاستعماري، وصاحب ذلك إنشاء المؤسسات السياسية والشركات التجارية وغيرها، ويطرح في الأدبيات السياسية هذا المصطلح التغريب السياسي أي نقل النظم السياسية الغربية إلى البلاد المتخلفة[17]، وأحياناً لا يراد من التحديث السياسي نقل النظم السياسية فحسب، بل وحتى النظم الاجتماعية، ومناهج حياة الإنسان بصفة عامة، ونجد هذا المعنى واضحاً في تعريف هنتنجيتون للتحديث بقوله: "هو عملية متعددة الأوجه تهدف إلى إدخال تغييرات في كل نواحي تفكير الإنسان وسلوكه[18].

ومصطلح التحديث مصطلح شامل يهدف إلى تغيرات عديدة في وقت واحد وعلى مستويات متعددة، فهو يشير إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية، وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصادياً، والمستقرة سياسياً[19].

ولقد ارتبط مفهوم التحديث، أولاً بالتنمية الاقتصادية نظراً لأهمية الجانب الاقتصادي في إحداث التغيير الاجتماعي، وظهرت تفسيرات سياسية للتحديث تركز على الطرق والوسائل التي تزيد فيها المجتمعات من قدراتها على قبول التكيف، مع التغيير من أجل إرساء ووضع سياسة عامة للمجتمع مهتمة بالنسق السياسي عموماً[20].

---

[15] محمد زاهي المغربي: التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1998، ص171.

[16] محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي القوة والدولة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص317.

[17] حسن أحمد أمين: نحو رؤيا إستراتيجية لتحديث المجتمع العربي، مجلة شؤون عربية، عدد115، القاهرة، 2003، ص41- 42.

[18] ناظم محمد الجاسور: موسوعة علم السياسة، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص68.

[19] سناء الخولي: التغيير الاجتماعي والتحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص85.

[20] علي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص42.

كما أن مصطلح التحديث يتضمن جوانب كثيرة من التميز والذاتية، فهو مشحون أيديولوجياً نظراً لوجود علاقة أو رابطة تاريخية بين مفهوم التحديث والتشبه بالغرب، وهنا يكمن الفرق الجوهري بين التحديث السياسي، والتنمية السياسية، حيث الأخيرة هي عملية ذاتية إرادية مقصودة تهدف إلى تغير الواقع المجتمعي واستغلال كل الطاقات المادية والبشرية، والإمكانيات الذاتية للمجتمع بشكل يدعم نموه وتطوره، ومن تم يمكن الحديث عن تنمية بديلة أو الاعتماد على الذات، وبالتالي نرى أن مصطلح التنمية السياسية يعد أكثر حيادية، وأكثر شمولاً من مصطلح التحديث السياسي[21].

وربما نتفق مع دود "Dood" في رؤيته الخاصة عندما أكد أن كلاً من التحديث السياسي والتنمية السياسية يتضمنان واحداً أو أكثر من التطورات التالية[22]:-

1- التغيير السياسي، أساسي لتحقيق أهداف معينة كالديمقراطية الليبرالية.

2- عملية التغيير العامة في المجال السياسي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجالات الأخرى للمجتمع.

3- قدرة النسق السياسي على حل المشكلات التنموية، والمبادرة بطرح سياسات وإصلاحات جديدة.

4- القدرة على التعلم بشكل أفضل لكيفية انجاز الوظائف السياسية والأبنية.

أولاً: التنمية السياسية والإصلاح السياسي:-

يعرف قاموس أكسفورد الإصلاح أنه "تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات، والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ، والإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل"[23] ويمكن التميز بين ثلاث مستويات من الإصلاح:-

المستوى الأول:- الإصلاح بوصفه إستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهي الإستراتيجية التي تقابل ما يعرف بإستراتيجية الثورة أو الاتجاه الثوري في التغيير.

المستوى الثاني:- الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفاعلية.

المستوى الثالث:- هو الإصلاح الفردي، وأبعاده القيمية، والأخلاقية، والنفسية والمعرفية، والإدراكية، والسلوكية، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها.

---

[21] نور الدين زمام، القوة السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص193.

[22] نور الدين زمام، المصدر السابق، ص180.

[23] عيد الزهرة فيصل يونس، مرجعية الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، الإسكندرية، دار الوفاء للدنيا الطباعة، ص7.

ثانياً: التنمية السياسية والدمقرطة:-

من المصطلحات، والمفاهيم الأكثر اقتراناً من مفهوم التنمية السياسية هو مصطلح الدمقرطة أو بناء الديمقراطية، ذلك أن جوهر الديمقراطية هو المشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، ودخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسية في عملية اتخاذ القرار السياسي، وتغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر ذلك وظهور مستويات جديدة من الولاءات والانتماءات السياسية أو هي باختصار حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه[24] وبهذا المعنى والمفهوم تكون الديمقراطية هي الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية، ولكن ثمة تحفظات على هذا الكلام، فأولاً مفهوم الديمقراطية وإن كان قد حقق نوعاً من الإجماع إلا أنه عملياً ليس هناك نموذج ديمقراطي واحد متفق عليه، ولذلك لم تعد الديمقراطية اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم وحسب، بل صارت منهاج تفكير وأسلوب حياة يفرض وجوده على جميع مستويات الحياة وشعبها، ونظرة شاملة لصياغة العلاقات داخل المجتمع وتحديد الحقوق العامة والحريات.

ثالثاً: التنمية السياسية والتغير السياسي:-

يعتبر مصطلح التغيير مفهوماً عاماً حيادياً غير قيمي وهذا ما يؤكده الأستاذ فيريل هيدي " Ferel Heady" أن مصطلح التحديث السياسي والتنمية السياسية يشير إلى أن التطور نحو نموذج واحد تمثل في الديمقراطية الغربية، لذلك فإن التغير يعتبر أكثر حيادية، والذي يترك المجال للبحث خصوصاً فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التحولات السياسية بدلاً من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح[25]، ومن هذا يمكن توضيح مفهوم التغير بمعناه الواسع، وهو الأنتقال من حالة إلى أخرى، انتقالاً لا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير أو يؤثر على العملية والبنية معاً، ويكون التغير كلياً متى اقتصر على التغير في حجم النواتج، أما التغير النوعي فيتطلب تغيراً في البنية والعملية، أي أن تغير البنية وتغير العملية تغيران نوعيان، ويكون التغير إيجابياً متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية، وسلبياً متى خفض في ذلك المستوى.

و التغير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم وإنما في إطار قواعده، ومن هذا التعريف للتغير السياسي يمكن إبراز الحقائق التالية[26]:-

1- أن مفهوم التغير السياسي مفهوم أصيل له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية.

---

[24] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، مصدر سابق، ص122.

[25] عبد الحليم الزيات، مصدر سابق، ص138.

[26] بومدين طاشمة: مسالة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر، مصدر سابق، ص125- 127.

2- إن التغير السياسي دائماً نتاج لعوامل متداخلة ومترابطة، ومن تم فإن تحليل التغير يتم من عدة أبعاد وجوانب من حيث معدلة ونطاقه واتجاهاته، ومسبباته وأثاره.

3- للتغير السياسي أسبابه البيئية المتعددة، فله أيضاً نتائجه وأثاره على الهيكل الاجتماعي برمته، فالتغير السياسي يطرح أثار تختلف من حيث مداها وعمقها تبعاً لشدة التغير وسرعته ومدى حدته وعمقه، ولا شك أن هذا ناتج من كون المجتمع يمثل وحدة عضوية آلية مترابطة يتأثر كل جزء بما يطرأ على باقي الأجزاء من تغير.

رابعاً:التنمية السياسية والحكم الراشد والتنمية البشرية:-

جاء الحكم الرشيد أو الجيد "good go vernance" إلى الاستعمال المنتظم مؤخراً في علم السياسة، والإدارة العامة، وهدف بصفه أكثر إلى تطوير هذه الأخيرة، وارتبط بجانب العديد من المفاهيم، منها مفاهيم الديمقراطية، والتنمية السياسية، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان ... وغيرها، ولقد عرفت منظمة الكومنوولت الحكم الرشيد يقولها "هو الالتزام بالعملية الديمقراطية والمؤسسات، ودور القانون، واستقلال السلطة القضائية وإيجاد حكومة ذات مصداقية، واحترام حقوق الإنسان الأساسية"[27].

وغني عن البيان القول أن التنمية السياسية بالمفاهيم التي عرضناها سابقاً تدخل ضمن مجالات الحكم الراشد لاسيما ببعديه السياسي والاجتماعي، خاصة إذا علمنا أن المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة قد اهتمت بالمفهوم الشامل للديمقراطية باعتبارها حجر الزاوية في عملية التنمية السياسية، فأدخلت أبعاد ومؤشرات عديدة تتعلق بقضايا كالفساد والشفافية والانتخابات وفاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي، والعنف، كما تضمن مفهوم إجراءات وعمليات كالتصويت والانتخابات والمشاركة السياسية وغيرها.[28]

أما مفهوم التنمية البشرية فقد اتخذ أبعاد التنمية الشاملة وفق ما تعكسه تقارير التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة، فركز على الأبعاد السياسية وعلى مفاهيم كالمساواة والعدالة وغيرها.

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية:

هناك عدد كبير من المداخل التي وضعت وطورت لدراسة التنمية السياسية وناقشت مفاهيمها، والتي سنتناولها وفقاً لما يلي:-

أولاً: مداخل دراسة التنمية السياسية:-

أ- مدخل النسق – الوظيفة:-

---

[27] عبد الرزاق مقرى: الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، مجلة البصيرة، عدد 10، الجزائر، دار الخلدونية للنشر، 2004، ص10.

[28] عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ج2، ط2، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص99- 100.

يركز على النسق ككل وذلك كوحدة للتحليل، وافتراض وظائف معينة كمتطلبات للحفاظ على النسق ككل ثابتاً, فهو يهتم ببيان وإثبات العلاقة المتدخلة والاعتمادية بين مختلف البنى في النسق، وقد طور المدخل عدداً من المفاهيم من أجل مقارنة مختلف الأنساق السياسية وذلك مثل البنية، الشرعية، المدخلات، المخرجات، الأثر الإسترجاعي، البيئة، الوظيفة، التحويل، وأخيراً التوازن، وباستخدام هذه المفاهيم، فإن المدخل يدرس التغيير السياسي بناء على تعريفه للتنمية السياسية من حيث كونها أحد نتائج عملية التحديث، ويقول التعريف أن التنمية السياسية عبارة عن "التمايز والتخصص المتنامي للبنى السياسية"، وعند تقويم هذا المدخل يمكن القول أن ميزته الرئيسية هي في شموليته وعمومية مفاهيمه، غير أن هذه الميزة تشكل مصدراً لعيوب عديدة، لعل أهمها تحويل المدخل إلى درجة عالية من التجريد، بحيث أصبح إطاراً نظرياً قائماً بنفسه ولنفسه، وبصفة عامة فإن المدخل واجه نقداً قاسياً على أساس أنه غامض لفظياً، مبهم منهجياً، ويعاني من نقص القدرة التفسيرية والتنبؤية[29].

ب- مدخل العملية الاجتماعية:-

يرى أنصار هذا المدخل أن وحدة التحليل هنا هي العملية وليست النسق ويحتوي على عمليات مثل التمدين، التصنيع، الحركة الاجتماعية والمهنية، واتساع نطاق التعليم، يحاول المدخل الاستفادة منها من أجل البحث عن علاقات ارتباط بين متغيرات يمكن أن تقاس أمبريقياً أو تجريبياً ورغم أن هذا المدخل أقل تجريداً من سابقه، وأكثر قابلية للفحص التجريبي، إلا أن له عيوبه في التعامل مع مشكلات التغير ترتكز على تحليل المجتمعات مكتملة النمو، وتجاهل المجتمعات ناقصة النمو، حيث مشكلة التغير السياسي أكثر حدة، وثاني هذه العيوب هو ما يمكن تسميته مشكلة الصحة، وثالث هذه العيوب هو أن هذه المتغيرات أعطت دلالات ومؤشرات معينة، وحاولت البحث عن المعلومات الضرورية دون أن تقدم تعريفاً نظرياً محدداً للمقصود أساساً بهذه المتغيرات[30].

ج- مدخل التاريخ المقارن:-

وحدة التحليل في هذا المدخل هي المجتمع ككل متكامل فإذا كان النسق هو وحدة التحليل للمدخل الأول وكانت العملية هي وحدة التحليل للمدخل الثاني، فإن المجتمع هو وحدة التحليل لهذا المدخل.

والتركز الرئيسي لهذا المدخل هو في المقارنة بين مجتمعين أو أكثر وذلك من أجل الكشف عن أنماط معينة للتطور السياسي .

د- نظريات التغيير السياسي:-

---

[29] عبد الغفار رشاد، مصدر سابق، ص122- 125.

[30] ناظم محمد الجاسور: موسوعة علم السياسة، مصدر سابق، ص 121.

يركز هذا المدخل على الحدث، أي التغيير السياسي، دون إعطاءه مضامين قيمية، بمعنى أن أكبر مساهمة لهذا المدخل هو في التحرر من الغائية، أو الأهداف المحددة سلفاً، وذلك كما نلاحظ في منهج النسق- الوظيفية، والتحرر من تلك المراحل ذات المدى الواسع التي تفتقر إلى التحديد الدقيق والقياس عند أدنى درجاته، كما في منهج التاريخ المقارن وأخيراً التحرر من التحليل الكمي الصارم والمبالغ فيه الذي يبحث عن الدقة على حساب الأهمية، وذلك كما في منهج العملية الاجتماعية .

ثانياً: مداخل دراسة الانتقال الديمقراطي:-

تستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلص من نظام حكم تسلطي ليدخل تدريجياً وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية كما هو حال البلدان العربية.

ويجد مضمون عبارة الانتقال الديمقراطي ترجمته في مجموعة من الخصائص والمميزات ذات الطبيعة التجريبية الدالة بالملموس على تغيير فعلي في المؤسسات والقوانين وفي أساليب ممارسة السلطة وفي علاقات الحاكمين بالمحكومين، ولقد حققت تجارب الانتقال الديمقراطي تراكمات إيجابية فيما يخص الدراسات والأبحاث حول تجارب الانتقال الديمقراطي، وأصبح هناك علم يطلق عليه علم الانتقال وذلك بالاعتماد على مؤشرات، تتخذ سياقات مختلفة، وأشكال الانتقال الديمقراطي متعددة ومختلفة في سياقاتها، ولكن هذا لا يعني أن الانتقال الديمقراطي هو ظرف دقيق يعيشه النظام السياسي وهو بصدد تغيير تنظيمه القديم إلى تنظيم جديد يعتمد أدوات التدبير الديمقراطي.

أ- المدخل التحديثي:- وهو المدخل الذي يربط بين التنمية السياسية بمعناها الدمقرطة وبين التنمية الاقتصادية، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية وتاريخياً يعد أدم سميث أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية سياسية باعتبارها شرطاً أساسياً للأداء الفعال للسوق. وتستخدم المدرسة التحديثية مؤشرات محددة كمتغيرات لا تلبث أن تنتظم في عملية متصاعدة تساعد على ولادة الديمقراطية أو تعزيزها، وتشمل هذه المؤشرات، دخل الفرد، مستوى الأمية، وانتشار التعليم، والحراك الاجتماعي، وتكاثر استخدام المواد الاستهلاكية وأدوات الاتصال والتنقل[32]، والنقد الموجه إلى هذه المدرسة هو عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة، سواء أدت إلى تطبيق الديمقراطية أو الإقلاع عنها.

[32] تركي الحمد، التنمية السياسية في المنظور الإسلامي، http:www.liell.com.soooos29.htm.

ب- المدخل البنيوي:- ويفترض أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، أو نحو أي شكل سياسي أخر يتشكل، ويتحدد أساساً، وجوهرياً بالبني المتغيرة للطبقة، والدولة، والقوى الدولية، وعبر القومية، والمتأثرة بخط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب[33]، وتبعاً لذلك تركز هذه المدرسة على التشكيلات الطبقية، والبناء الاجتماعي، والتطور التاريخي لهذه وتلك في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها، وتحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البني الاجتماعية وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، ويركز هذا المدخل كذلك على دراسة وتحليل النظام السياسي وتحديد خصائصه ومقوماته وقدراته، وبيان ما يطلع به من وظائف وأدوار ذلك أن هذه الجوانب جميعاً تشكل في حد ذاتها محور البحث في التنمية السياسية لدى أنصار هذا الاتجاه[34].

ج- المدخل الانتقالي:- يركز هذا المدخل على النخب السياسية ونشؤ فئات متشددة في قلب النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع بينهما، علاوة على ذلك يقترح هذا المدخل أسلوباً دقيقاً يحدد العبور من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى الديمقراطية، فهو يركز على آليات الانتقال عوض الشروط التي تسبق هذا الانتقال، وبذلك فهو لا يهتم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية وإنما يتساءل عن كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول. ويزعم الباحث السياسي "دانكورتروستو" وهو زعيم هذا المدخل أن النوع الأخير من التساؤل يتطلب مدخلاً تطويرياً تاريخياً يستخدم منظوراً حالياً لدراسة حالات مختلفة باعتبار ذلك يوفر أساساً أفضل للتحليل، وبناء على ذلك يحدد "روستو" استناداً إلى تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويد، مساراً عاماً تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة، ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية هي[35]:

1. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية.
2. مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم "رغم اختلاف التفاصيل التاريخية لحالات الصراع من بلد لأخر.

---

[33] إسماعيل الشطي، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2003، ص54-55.

[34] إسماعيل الشطي، مصدر سابق، ص60.

[35] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، مصدر سابق، ص196.

3. مرحلة القرار وتشهد بداية عملية الانتقال والتحول "لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم، التوصل إلى تسويات وتبنى قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي".

4. مرحلة التعود "تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها".

إن هذه المقاربة التي صاغها روستو عام 1970، طورها آخرون مثل أودونل "O´donnell" وشين "Shain"ولينز "Linz" حيث ركز هؤلاء على المرحلة الانتقالية أي عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح غير أن هذه الخطوة لا تقود تلقائياً إلى الدمقرطة أي أن الانفراج النسبي في حقل الحريات قد يتم إجهاضه ويعود القمع مرة أخرى، غير أنه ما أن ترتخي قبضة النظام حتى تبدأ فئات سياسية متعددة بالانخراط في سياق المواجهة التاريخية بين هذا النظام وقوى المعارضة، ويضم النظام عادةً متشددين ومتنورين ونجد في ساحة المعارضة الانتهازيين، والمتطرفين، وتتوقف المحطة على نوعية العلاقة التي تنشأ بين فئة وأخرى من هذه الفئات، فإذا حدث تحالف بين متنوري السلطة والمعتدلين من قوى المعارضة فإن الانتقال إلى الديمقراطية يصبح أكثر سهولة[36].

تشترك المداخل الثلاثة السابقة في تحديد مجموعة من العوامل التفسيرية المشتركة ولو بطرق مختلفة لعملية الدمقرطة، وأول هذه العوامل التنمية الاقتصادية حيث تقر المذاهب الثلاثة بان الأزمات الاقتصادية قد تقوض عملية التحول الديمقراطي، وأن التخلف الحاد لم يشكل مناخاً مشجعاً للديمقراطية، وثاني هذه العوامل التباينات الاجتماعية حيث تنمو طبقة وسطى تكون أكثر استعداداً لتقبل القيم الديمقراطية وممارستها، أما العامل الثالث فيتعلق بالدولة والمؤسسات السياسية ومدى هيمنتها على المجتمع المدني، ومدى انتشار الفساد السياسي والإداري في مؤسساتها، أما المجتمع المدني فهو العامل الرابع حيث يمكن أن يكون حائلاً أمام عودة التسلطية ويلعب دوراً حيوياً في تعزيز الديمقراطية والمحافظة عليها، كما تشكل الثقافة السياسية والتفاعلات الدولية العاملين الخامس والسادس.

لكن الملاحظ المتأمل في هذه المداخل وهذه العوامل المقترحة يجد أن مفهوم الديمقراطية هنا أو التحول الديمقراطي، والذي يشكل العمود للتنمية السياسية إنما المقصود به الديمقراطية الليبرالية كما يفهمها الغرب، ولذلك نجد أن كل هذه المداخل تلتقي عند نقطة واحدة وهي ضرورة تتبع سنن الغرب للوصول إلى الديمقراطية،.[37]

---

[36] إسماعيل الشطي، مصدر سابق، ص56.

[37] محمد خاتمي، الإسلام والعالم، ط2، القاهرة، مكتبة الشروق، 2002، ص7.

الخلاصة والنتائج:-

1. إن مفهوم التنمية السياسية، وصف من قبل الجامعات الأورو- أمريكية تحت شعار التحديث والتطور السياسي، وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت اطار المشاريع التحديثية.
2. إن التنمية السياسية لا يمكن فصلها عن سياق التنمية الشاملة، إذ أن هناك شبه إجماع على ضرورة التعامل مع الفعل التنموي بمفهوم شمولي، وذلك أن التنمية هي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، وقد شبهها بعضهم بالمثلث قاعدته سياسية وضلعاه، اقتصادي اجتماعي.
3. إن التنمية السياسية وإن ارتبطت بالعالم الثالث فهي قضية عالمية لا تخص المجتمعات النامية فحسب.
4. إن حقل التنمية بمختلف فروعه، ليس علماً موجهاً للداخل بقدر ما هو اقتراب لدراسة الخارج،.
5. أن نجاح الغرب في عملية التنمية السياسية، ليس لكونه اتبع نظريات معينة بل لأنه أبدع نظريات تلاءم واقعه،
6. بالرغم من الحملات الإيديولوجية التي تعتري التنظيم التنموي، فإنه لا يجب أن تشكل مبرراً لرفض التنمية السياسية وذلك بالتشبث بالخصوصيات والتقاليد والموقف السياسي الرافض والمقصي للأخر.

المراجع:

1. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص84.
2. ابن منظور، لسان العرب المحيط، بيروت دار لسان العرب، ص883.
3. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، مصدر سابق، ص101.
4. علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص30.
5. هشام عبد الكريم: المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف، قسم العلوم السياسية، الجزائر، مارس 2006، ص52.
6. هشام عبد الكريم، المصدر السابق، ص55.
7. علي غربي وآخرون، المصدر السابق، ص30.
8. إسماعيل علي سعد :دراسات في القيم السياسية ،دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، 2002، ص127.
9. إسماعيل علي سعد، مصدر سابق، ص133.

10. محمد ألرضواني : التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الأيديولوجية، المجلة المغاربية للكتاب، العدد 36، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، 2006، ص 33- 34.
11. محمد ألرضواني، مصدر سابق، ص39.
12. بومدين طاشمة: مسالة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، 2001، ص121.
13. أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1997، ص10.
14. ليترتراندبادي : التنمية السياسية، ترجمة محمد المهدوي، ط1، ليبيا، تالة للطباعة والنشر، 2002، ص37.
15. محمد زاهي المغربي: التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1998، ص171.
16. محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي القوة والدولة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص317.
17. حسن أحمد أمين: نحو رؤيا إستراتيجية لتحديث المجتمع العربي، مجلة شؤون عربية، عدد115، القاهرة، 2003، ص41- 42.
18. ناظم محمد الجاسور: موسوعة علم السياسة، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص68.
19. سناء الخولي: التغيير الاجتماعي والتحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص85.
20. علي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص42.
21. نور الدين زمام، القوة السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص193.
22. نور الدين زمام، المصدر السابق، ص180.
23. عيد الزهرة فيصل يونس، مرجعية الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، الإسكندرية، دار الوفاء للدنيا الطباعة، ص7.
24. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، مصدر سابق، ص122.
25. عبد الحليم الزيات، مصدر سابق، ص138.

26. بومدين طاشمة: مسالة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر، مصدر سابق، ص125- 127.
27. عبد الرزاق مقرى: الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، مجلة البصيرة، عدد 10، الجزائر، دار الخلدونية للنشر، 2004، ص10.
28. عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ج2، ط2، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص99- 100.
29. عبد الغفار رشاد، مصدر سابق، ص122- 125.
30. ناظم محمد الجاسور: موسوعة علم السياسة، مصدر سابق، ص 121.
31. تركي الحمد، التنمية السياسية في المنظور الإسلامي، http:www.liell.com.soooos29.htm
32. إسماعيل الشطي، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2003، ص54- 55.
33. إسماعيل الشطي، مصدر سابق، ص60.
34. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، مصدر سابق، ص196.
35. إسماعيل الشطي، مصدر سابق، ص56.
36. إسماعيل الشطي، مصدر سابق، ص58.
37. محمد خاتمي، الإسلام والعالم، ط2، القاهرة، مكتبة الشروق، 2002، ص7